



مجلة كلية التربية . جامعة طنطا

ISSN (Print):- 1110-1237

ISSN (Online):- 2735-3761

<https://mkmgmt.journals.ekb.eg>

المجلد (٩١) العدد الثاني ج (١) أبريل ٢٠٢٥



أبعاد العنف النفسي للمرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة الولي من وجهة نظر المختصين

إعداد

د/ عبد الرحمن عبيد العازمي

أستاذ علم النفس المشارك، قسم الوقاية من الجريمة

كلية علوم الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

البريد الإلكتروني: al10a30zmi@gmail.com

المجلد (٩١) العدد الثاني ج (١) أبريل ٢٠٢٥ م

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أبعاد العنف النفسي للمرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة من وجهة نظر المختصين. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال مقياس تم إعداده لأغراض الدراسة، طُبّق على عينة من (١٦٨) اختصاصيًا في مراكز الإصلاح الأسري في مدينة الرياض. وبينت النتائج أن المتوسط العام لجميع الأبعاد بلغ (٢.١٩) . مما يشير إلى أن مستوى العنف الإجمالي متوسط، مع تنوع في درجة التأثير بين الأبعاد المختلفة، حيث سجل البعد الديني أعلى متوسط، بينما سجل البعد الاقتصادي أدنى متوسط، وفي ضوء النتائج تم تقديم مجموعة من التوصيات، منها: طرح برامج توعية شاملة تعالج جميع الأبعاد (النفسية، الاجتماعية، الدينية، الاقتصادية) لضمان خفض مستوى العنف العام الموجه للنساء المحرومات من الزواج في كافة مناطق المملكة. إنشاء هيئة خاصة بالعضل في جميع مناطق المملكة لمتابعة شؤون المحرومات من الزواج. إعادة النظر من هيئة كبار العلماء بالأحاديث ضعيفة الإسناد.

الكلمات المفتاحية: أبعاد العنف النفسي. المحرومة من الزواج. ولي الأمر. المتغيرات الدينية والاقتصادية والاجتماعية



Abstract:

The aim of this study was to explore the domains of psychological violence for women deprived of marriage for lack of consent as perceived by specialists. The study adopted an analytical descriptive approach through a scale developed for the purposes of the study, it was administrated on a sample of (168) specialists in family reform centers in Riyadh city. The findings of the study showed that; the general mean of domains as a whole is (2.19); showing an average level of violence, with a variance on effect degree between different domains. The religion domain came with the highest level; meanwhile, the economic domain had the lowest average, based in the findings, a set of recommendations were presented, including: launching comprehensive awareness programs that address all domains (psychological, social, religious, economic) to ensure a reduction in the level of general violence directed at women deprived of marriage in all regions of the Kingdom. Establishing a special body for women deprived of marriage in all regions of the Kingdom to follow up on the affairs of women deprived of marriage. Moreover, reconsideration by the Council of Senior Scholars of weak attributed hadiths.

Key Words: *Domains of psychological violence. Women deprived of marriage. Guardian. Religious, economic and social variables*

المقدمة:

تُعَدُّ الأسرة اللبنة الأساسية للمجتمع، والملاذ الآمن لأبنائها، إلا أن هناك ظواهر سلبية تعوق دور الأسرة، ومنها العنف، وخصوصًا العنف النفسي الذي تتسبب فيه المشاكل الأسرية، أو طبيعة أفراد الأسرة للمرأة بوجه عام والمحرومات من الزواج على وجه الخصوص، وهذا يؤدي بهن إلى الكثير من الاضطرابات النفسية والاجتماعية، مما يحوّل الأسرة لعامل من عوامل الهدم؛ بدلًا من أن تكون عاملاً من عوامل بناء مستقبل المجتمع (حمدون، ٢٠٢٤).

وتشير المساعد (٢٠١٨) إلى أن العديد من النساء يقعن ضحايا للكثير من الممارسات النفسية والاجتماعية التي ترتكب ضدهن؛ إما كوسيلة لحماية قيم وتقاليد الثقافة السائدة، وربما تكون هذه الممارسات ناتجة عن فساد أفراد الأسرة مثل غياب الأب، أو وقوعه في الجرم، أو قوع رب الأسرة والمسؤول عنها ضحية للتعاطي بمختلف أشكاله. وفي سياق العنف الموجه ضد المرأة، تقع النساء المحرومات من الزواج ضحية للعنف النفسي في أغلب الأحيان، حيث إن التأخر عن الزواج ظاهرة مجتمعية تتوازي مع التمييز النوعي أو التمييز القائم على النوع بين المرأة والرجل، وقد تقع الفتاة المحرومة من الزواج ضحية لتصرفات المسؤولين عنها، أو عدم أهليتهم للولاية عليها، وهذا يوقعها تحت عبء نفسي يسبب لها معاناة صامتة ومسكوت عنها قد تنتهي بالإحباط والاكنتاب والانتحار (ثابت، ٢٠١٧).

وفي نفس الصدد فإن البعد الديني المتمثل في حديث (لا زواج إلا بولي) على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. لا يقل ضرره عن أشكال العنف الأخرى، كالعنف النفسي والاجتماعي والاقتصادي. على خلاف ما ذكره العنزي (٢٠٢٢) من تيسير الزواج على مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله حيث أنه يصح النكاح بلا ولي. وقد ثبت عدم صحة الحديث (لا زواج إلا بولي) فالحديث مضطرب الإسناد بين الرفع والإرسال والوصل والانقطاع. ومن زاوية أخرى فإن حديث " لا زواج إلا بولي" لم يرتق إلى الصحيحين: صحيح البخاري ومسلم.

ويشير السعيدات والشمالية (٢٠٢١: ٧١) أنه "لتعرض المجتمعات إلى تغيرات ثقافية واجتماعية واقتصادية خلال العقود الأخيرة نتيجة زيادة التحضر، والتغير الاقتصادي، تأثرت كثير من النظم الثقافية والاجتماعية والأسرية، وتغيرت النظرة للزواج، من التأخر إلى حد العزوف عنه؛ مما حرم الكثير من النساء من الزواج، وهذا رتب معاناة نفسية كبيرة عليهن، كعدم الاستقرار داخل الأسرة؛ وخاصة إذا كانت الأسرة مفككة وتعاني من المشكلات القانونية والاقتصادية والاجتماعية".

مشكلة الدراسة وأسئلتها

ثبت للباحث من خلال عمله في مجال الإصلاح الأسري والاستشارات أن بعض النساء اللاتي تجاوزت أعمارهن (٥٠) سنة ولم يتزوجن بسبب رفض ولي الأمر لزوجها طمعاً في معاشها، أو نكاحاً لوالدتها المطلقة، أو سبب الانحراف السلوكي لولي أمرها. أو غيره من الأسباب النفسية والدينية، وما يندرج تحت العادات والتقاليد الاجتماعية.

وكذلك كشف تقرير أصدرته الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية (٢٠٢٣) أن نسبة السعوديات التي لم سيقق لهن الزواج بلغت (٣٢%)، في حين ارتفعت نسبة الطلاق إلى (٦%) عن الأعوام السابقة، وبينت أن من أهم أسباب عدم الزواج تفضيل الفتيات للدراسة، وارتفاع تكاليف الزواج، وقد أكدت العديد من الدراسات المحلية هذا الأمر (الشهراني، ٢٠٢٢؛ الخياط وشهاب الدين، ٢٠٢٢؛ الدغيري، ٢٠٢٣؛ مبارك والرشيدي، ٢٠٢٣)، كما تناولت العديد من الدراسات في بيئات أخرى هذا الأمر (Shahrak, Brand & Taghizadeh, 2021; Tan, 2022)، في حين أغفلت الدراسات أحد الجوانب المهمة وهو العنف النفسي الذي يقع على المحرومات من الزواج، وبخاصة في حالة عدم موافقة ولي الأمر، أو غيابه، أو عدم أهليته، وهو أمر أوصت به عدة دراسات مثل (ثابت، ٢٠١٧؛ السعيدات والشمالية، ٢٠٢١)، حيث لا بد من دراسته في المجتمعات العربية؛ كون وجود ولي الأمر ضروري للزواج، وغيابه يتسبب بالكثير من المشكلات النفسية للفتاة. وخلاصة القول: فإن العزل المتمثل في حرمان النساء من الزواج، مشكلة اجتماعية شائكة لاتزال في تزايد مستمر، وقد صنفت بأنها من قضايا الإتجار بالبشر، والوآد المتجدد للنساء، ويقول ابن القيم وهو من الشخصيات المعبرة في

الجوانب الشرعية والفقهية عند المتمسكين في حديث " لا زواج إلا بولي " : "من أفتى الناس بمجرد المنقول من الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمנתهم وأمكناتهم، وأحوالهم وقرائن أحوالهم؛ فقد ضل وأضل" (جستتية، ٢٠١٦).

ونظرًا لعمل الباحث في مجال الإرشاد النفسي والأسري، لاحظ شكوى الكثير من النساء من هذه الظاهرة، وعدم الدراسات حولها، في الجانب النفسي والشرعي، فضلًا عن أن العنف النفسي الموجه ضد النساء المحرومات من الزواج؛ لم يحظ بأي دراسة، وبخاصة من جانب عدم وجود ولي الأمر، أو غياب موافقته لأسباب عديدة؛ وهو أمر تتصدى الدراسة الحالية لدراسته في سياق الثقافة النفسية والاجتماعية والدينية للمجتمع السعودي. وتحديداً تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما مستوى أبعاد العنف النفسي لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر من وجهة نظر المختصين؟
 - هل توجد فروق فردية ذات دلالة إحصائية بين ابعاد الدراسة؟
 - هل توجد فروق فردية ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة الديمغرافية؟
- أهمية الدراسة**

ترجع أهمية الدراسة الحالية لتناولها موضوع بحثي مهم هو الكشف عن " العنف النفسي الموجه ضد المحرومات من الزواج بسبب عدم موافقة ولي الأمر"، ويمكن بيان الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة الحالية على النحو الآتي:

أ. الأهمية النظرية

- إثراء البحوث والدراسات المحلية التي تناولت موضوع العنف النفسي ضد المرأة بدراسة معمقة حول العنف النفسي ضد فئة محددة من النساء بسبب عدم موافقة ولي الأمر.
- تقديم تصور موسع حول العنف النفسي الموجه ضد المحرومات من الزواج وتقديم الحلول النفسية المناسبة؛ كون هذا الموضوع يهم شريحة واسعة من المجتمع السعودي.

ب. الأهمية التطبيقية

- ما قد تسفر عنه نتائج الدراسة الحالية قد يفيد المسؤولين في المملكة العربية السعودية للأخذ بعين الاعتبار بعض الحالات الخاصة للمحرومات من الزواج.

- قد تفيد المرشدين النفسيين والاجتماعيين في مراكز الإرشاد الأسري في مساعدة النساء المحرومات من الزواج على تخطي الآثار النفسية لهذا النوع من العنف.
- قد تفتح نتائج وتوصيات الدراسة الحالية الباب أمام الدارسين والباحثين لإجراء مزيد من الدراسات حول هذا الموضوع المهم ضمن متغيرات أخرى.
- أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة الحالية إلى:
- معرفة مستوى أبعاد العنف النفسي الموجه ضد المحرومات من الزواج بسبب عدم موافقة ولي الأمر.
- معرفة الفروق الفردية ذات الدلالة إحصائية بين ابعاد الدراسة.
- معرفة الفروق الفردية ذات الدلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة الديمغرافية.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

العنف النفسي: "أشكال الاعتداء والإساءة الانفعالية والعاطفية الموجهة من شخص إلى شخص آخر، كالاعتداء النفسي اللفظي مثل التهديد والوعيد أو الذم والشتم أو الترهيب وفرض السيطرة على الآخر بأي شكل من الأشكال" (الجابري، ٢٠٢٤: ٤٢٧). ويعرفه الباحث إجرائيًا بأنه كافة أشكال الإساءة النفسية التي تتعرض لها المحرومات من الزواج بسبب عدم موافقة ولي الأمر، كما تعكسها الإجابات على فقرات أداة الدراسة.

المحرومات من الزواج: "قوات قطار الزواج والارتباط لدى الفتاة بسبب مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية" (الخياط وشهاب الدين، ٢٠٢٢: ١٠٦). ويعرفه الباحث إجرائيًا بأنه عدم قدرة الفتاة السعودية على إتمام الزواج بسبب مشكلات تعود لولي الأمر مثل عدم الموافقة والغياب وعدم الأهلية.

ولي الأمر: عرفت الغامدي (٢٠١٦: ٢٠٠) ولي الأمر بأنه "فرد صاحب سلطة شرعية على المولى عليه، وقد يكون أب أو أخ أو عم"، ويقصد به في الدراسة الحالية المسؤول عن الموافقة على تزويج الفتاة، وفي حال غيابه أو عدم وجوده لأسباب اجتماعية، أو قانونية، فقد يكون قريبًا للفتاة مثل العم أو الخال أو ابن العم.

حدود الدراسة ومحدداتها

الحد الموضوعي: العنف النفسي الموجه ضد النساء المحرومات من الزواج بسبب عدم موافقة ولي الأمر: دراسة حالة.

الحد البشري: طبقت هذه الدراسة على الأخصائيين النفسيين، والاجتماعيين، والمستشارين الأسريين، والاستشاريين النفسيين، والاستشاريين الاجتماعيين في المملكة العربية السعودية.

الحد المكاني: أجريت الدراسة في مراكز الإصلاح الأسري بمدينة الرياض بالسعودية.

الحد الزمني: طبقت هذه الدراسة في الفصل الأول من العام الأكاديمي ٢٠٢٢/٢٠٢٤.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري

أ. مفهوم العنف النفسي

يُعدّ العنف من المفاهيم الاجتماعية الأكثر تعقيدًا، حيث إن هناك العديد من التعريفات التي تناولته: فعلى سبيل المثال عرفت الشحي (٢٠٢١: ١٥٢) العنف على أنه " سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية، يصدر عن طرف قد يكون فردًا أو جماعة أو طبقة اجتماعية، بهدف استغلال طرف آخر أو إخضاعه، في إطار علاقة قوة غير متكافئة، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو نفسية لفرد أو جماعة".

وبشكل عام فإن مصطلح العنف يعني " الفعل الذي يُرتكب بهدف إحداث ضرر نفسي أو جسدي ضد شخص آخر، حيث تكون النساء والأطفال والفئات الضعيفة من ضحايا هذا الفعل في الغالب، وهو يتسبب بأضرار نفسية توازي أو تفوق الأضرار الجسدية (3: Hassan, Sakib & Khan, 2022).

وفي سياق تناول العنف النفسي، تناولت الدراسات والبحوث مفهوم العنف النفسي على أنه "الإساءة الانفعالية والتهديد النفسي والعاطفي، والخوف والقلق، ومشاعر الإحباط والاكتئاب وانعدام الأمن الناتجة عن الضغوط النفسية والانفعالية التي يسببها فرد أو جماعة لفرد آخر" Clark, Bergenfeld, Cheong, Najera, Sardinha, Moreno (& Heise, 2023: 3).

وتشير دراسة أزيديو وسيلفا (Azevedo & Silva, 2023) أن العنف النفسي يعني الإساءة والانتهاك النفسي وخاصة لمشاعر المرأة وحاجاتها، وتعود أسبابه في الغالب إلى النرجسية لدى الذكر أو أحد أفراد الأسرة، والعنوانية، وتدني تقدير المُعنف لذاته، وأسباب اجتماعية أخرى مثل غياب رب الأسرة أو مشكلات التعاطي والإجرام.

ب. المقاربة النفسية للعنف النفسي:

بينت نظرية التحليل النفسي أن العنف ما هو إلا ذلك السلوك الشعوري الواعي الناجم عن غريزة الموت والتي اعتبرها فرويد مسؤولة عن التدمير، وبالتالي فالعنف دافع من الدوافع الغريزية المتعارضة، وهما غريزة الموت التي وظيفتها حفظ النوع، وغريزة الحياة التي تعمل على حفظ الفرد، وربطت مدرسة التحليل النفسي العنف النفسي بطبيعة الشخصية الموجهة نحو تدمير الذات أو نحو تدمير الآخرين، حيث سماها فرويد (نزوة الموت)، وفي ضوء ذلك فإن العدوان هو الشكل الذي تأخذه نزوة الموت عندما تكون موجهة نحو الذات ونحو الآخرين (زيان، ٢٠٢٠).

وأشارت نظرية فرويد أن العنف سلوك واعي شعوري ينتج عن غريزة الموت التي أشار إلى أنها المسؤولة عن التدمير، وأنا لشخصية الإنسانية لديه، تبنى أساساً على ثلاث عناصر متناقضة تتصارع فيما بينها: الهو والانا والأنا الأعلى، ويرى أن السلوك الجرمي يرجع إلى الضعف الذي يعتري الأنا الأعلى أو انعدامها، وهذا يضعف القدرة على الضبط وقمع الدوافع العدوانية الاجتماعية، والعنف نتيجة الصراع بين الإنسان ونفسه ومعطيات العالم المحسوس حوله (Herrick et al., 2019).

أما التفاعلية الرمزية فدرست مختلف أشكال العنف وفي مقدمته العنف النفسي من خلال زوايا تشتمل على مرتكب الفعل، والهدف من السلوك ومعناه، والمحتوى التفاعلي، والتجربة اليومية لمرتكب العنف أو ضحيته، وبينت أن القوى الاجتماعية المكونة للعمل الاجتماعي هي التي ترسي قواعده، وهذه القواعد والعوامل المتحصلة عنها قد تتسبب بالعنف النفسي (القحطاني، ٢٠٢١).

أما نظرية الصراع فأشارت بأن العنف ميدان للظلم التاريخي بما تعانيه الأقليات والفئات المهمشة من ظلم وعنف جسدي ونفسي، وهو ناتج عن قهر يتعرض له الناس من

أشخاص أكثر قوة وسلطة منهم، ويعدونه سلاحًا فتاكًا للنزاع بين الجنسين وأداة لهيمنة الرجب. إضافة إلى التركيز على صراع الأدوار، فإن هذه النظرية تركز على الشعور الشخصي بالحرمان بين ما يرغب به الناس وما يحصلون عليه، وبين انخفاض المستوى الاقتصادي الذي يؤدي إلى الحرمان من كل ما هو مرغوب لديهم، الأمر الذي يزيد من النزوع إلى العنف (بحري وقطيشتات، ٢٠١١).

وأكدت نظرية القوة والسيطرة التي انبثقت عن النظرية الاجتماعية للإساءة: أن العنف النفسي ناتج في الغالب عن حاجة مرتكب العنف للسيطرة على الضحية ضمن العلاقة الموجودة بينهما بغض النظر عن نوع العلاقة، وهذا الأمر يزيد من دافعيته للعنف النفسي والإساءة الانفعالية بمختلف أشكالها النفسية والعاطفية، إما لتقليد ما تعود عليه في المجتمع نتيجة الثقافة السائدة، أو الحاجة للسيطرة، أو غياب الرقابة والعلاقة الصحية بين الطرفين (Kratimenos, 2022).

وفي ذات السياق بينت نظرية تتناول الخبرات بين الأجيال أن العنف النفسي ضد الفتاة يتم تعلمه أو اكتسابه من خلال ملاحظة سلوك الأفراد الذين يتفاعل الفرد معهم، حيث إن من يشاهد والده يمارس العنف الجسدي والنفسي ضد شقيقته أو أمه فإنه يميل لممارسة هذا العنف ضدها، أو حتى مع أطفاله في منزله في المستقبل، لأن هذه الخبرة تتكون لديه باعتبارها فعل يقوم به فرد من جيل أكبر؛ وبالتالي يمكن اعتبارها خبرة مقبولة يمكن ممارستها (السيد، ٢٠٢٤).

ج. أشكال العنف النفسي وآثاره

بالرغم من غموض طبيعة العنف النفسي، وتعدد تعريفاته وتشعب أبعاد المختلفة، إلا أن البحوث والدراسات (Ruchi, 2023؛ الجابري، ٢٠٢٤؛ Liao & Ni, 2024) أشارت للأشكال التي يمكن إدراجها تحت مفهوم العنف النفسي على النحو الآتي:

١. **العنف النفسي المباشر:** ينطوي العنف النفسي المباشر على سلوك معنوي عمدي يرتكبه أحد أفراد الأسرة أو المجتمع ضد المرأة، وعادة ما تنتج عنه أضرار نفسية كنتيجة مباشرة للسلوك، ويمكن تقسيمه إلى:

-**العنف اللفظي:** يعني الاستخدام العمد للعبارات والرموز غير المقبولة وفق المعايير الثقافية للمجتمع ضد المرأة، مما ينتج عنه ضرراً نفسياً لها.

-**العنف القهري:** يتعلق هذا النوع من العنف بأشكال الحرية والحقوق، ويتمثل بالسلوك المعنوي الذي يمارسه فرد أو أفراد الأسرة ضد المرأة ويسلب من خلاله مرتكب السلوك حق الاختيار لها، مما ينتج عن ضرراً نفسياً، وقد يتضمن هذا النوع من العنف التهديد باستخدام وسائل مشروعة وغير مشروعة.

- **عنف الامتناع:** يتمثل في الامتناع العمدي من أحد أفراد الأسرة عن القيام بسلوك مباشر لمصلحة فرد آخر من الأسرة ذاتها، عندما توجب المعايير الثقافية على المعني القيام به مع قدرته على القيام به، وهذا يترتب عليه أضراراً نفسياً للمرأة ومثاله: منع زيارة الوالدين، أو الامتناع عن القيام بالواجبات الزوجية.

٢. **العنف النفسي المباشر:** سلوك عمدي مادي أو معنوي يرتكبه أحد أفراد الأسرة ضد شخص آخر تربطه علاقة بأحد أفراد الأسرة ذاتها؛ مما يترتب عليه ضرر نفسي مثل ضرب الأب أو الأخ الزوجة أو ابنتها أو ابنها.

ينتج عن العنف النفسي العديد من الآثار السلبية على المرأة، حيث بينت دراسة الشلاش (٢٠٢٤) بعض هذه الآثار التي ترتبط بالحالة المزاجية الاكتئابية للمرأة، وعدم الثقة بالنفس، وتدني تقدير الذات، والعزلة، فضلاً عن تشكل الأفكار المنحرفة والأفكار الانتحارية لدى المرأة. كما خلصت دراسة السيد (٢٠٢٤) إلى أن العنف النفسي الموجه ضد النساء يؤثر سلباً على صحتهم البدنية والنفسية، فضلاً عن أنه قد يعطل زواج الفتاة إما لأسباب اقتصادية أو لأسباب اجتماعية خارجة عن إرادتها.

كما ذكرت دراسة ثيوفيلوس (Theofelus, 2024) أن العنف النفسي والجسدي ضد الفتيات يسبب لهن إلى جانب الأذى الجسدي العديد من الأمراض النفسية مثل السلوك السلبي الشاذ، والاكتئاب، والشعور بفقدان معنى الحياة، والميل إلى الهرب لوسائل أخرى غير مشروعة كردة فعل على الاساءات النفسية، ويمكن أن ينتهي بالانتحار.

يعد العنف النفسي من أخطر أنواع العنف فهو غير محسوس ولا أثر واضح له للعيان، وهو شائع في جميع المجتمعات غنية أو فقيرة متقدمة أو نامية، وله آثاره المدمرة

على الصحة النفسية للمرأة وتكمن خطورته بأن القانون قد لا يعترف به (مكي وعجم، ٢٠٠٨)، وتشير فتال (٢٠٠٢) إلى أن العنف النفسي هو أي فعل مؤذ للمرأة ولعواطفها نفسيا دون أن تكون له آثار جسدية وهذا يتضمن : الشتم والإهمال والمراقبة والشك والتحقيق وعدم تقدير ذات المرأة والإحراج وإساءة الظن.

د. العنف النفسي الموجه للمحرومات من الزواج

- تتعدد أسباب تأخر الزواج وحتى الحرمان من الزواج بشكل نهائي في المجتمعات العربية، حيث حددت البهنساوي (٢٠١٨) مجموعة من العوامل المسببة لذلك مثل:
- غياب المفهوم الصحيح للزواج كسكن ومودة، قبل أن يكون إمكانات وممتلكات، ورغبات لدى ولي الأمر.
 - عزوف البعض عن الزواج من فتيات معينات، بسبب ظروفهن الأسرية مثل غياب المسؤول عن الفتاة.
 - المغالاة من قبل الأسر بسبب الشروط التعجيزية أو المطالب المبالغ بها، أو التمسك بالعادات والتقاليد، كما هو الحال في بعض المناطق والمستويات الاجتماعية.
- وترى القحطاني (٢٠٢٣) أن سبب حرمان بعض الفتيات من الزواج وجود العادات والتقاليد التي تفرض عادات معينة للزواج، فالأعراف والتقاليد والمشاكل الأسرية، قد تؤدي إلى حرمان الفتاة من الزواج، فعلى سبيل المثال عدم وجود ولي أمر صاحب سمعة جيدة، أو غيابه عن البيت سبب لحرمان الفتاة من الزواج، وهذا يجعل الفتاة عرضة للقلق والإحباط والقلق النفسي.
- وتبين دراسة السعيدات والشمالية (٢٠٢١) أن العنف النفسي الواقع على الفتاة المحرومة من الزواج، يتضمن مجموعة من العوامل، هي:
- العوامل النفسية: وهو تعود لمن يمارس العنف، بسبب مشاكله النفسية أو القانونية أو الاجتماعية؛ أو قد يلجأ للعنف النفسي إذا ما توقع الحرمان من راتب الفتاة، أو أي مردود من تزويجها.

- العوامل الاجتماعية: ترتبط بوجود الفتاة داخل أسرة مفككة، ضمن بناء اجتماعي سلبي لا تتوفر فيه الهيكلية الأسرية الصحيحة، مما يوقع الفتاة تحت ضغوط نفسية عنيفة، تنتهي باضطرابات وأمراض نفسية متعددة.
- الضغط الاجتماعي على الأنثى بسبب العوامل الثقافية السائدة والمفاهيم الخطأ، فإذا كانت سمعة ولي الأمر سلبية، ينتقل الأمر إلى ابنته وشقيقته.
- وحددت دراسة ثابت (٢٠١٧: ٢٣٩) طبيعة العنف الموجه للفتاة المحرومة من الزواج بأنه "نسق من الأفعال والأقوال والتهديدات والممارسات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والجنسية، والجسدية، واللفظية بشكل متكرر ومقصود، وتمارس من أي طرف داخل العلاقة الأسرية أو خارجها". ويرى الباحث هنا أن غياب ولي الأمر القادر على تزويج المرأة لأي سبب كان هو السبب الرئيس لكل جوانب العنف النفسي لدى الفتاة المحرومة من الزواج، وهو يتضمن:
- تجاوز الأعراف الاجتماعية والمعايير الدينية التي تعتبر أن الزواج من الحقوق الشرعية للمرأة.
- تعريض المرأة للعديد من الضغوطات النفسية التي قد تسبب لها الاضطرابات النفسية والانحرافات السلوكية.
- عنف مسكوت عنه، ومعاناة نفسية صامتة وخطيرة تمر بها المرأة المحرومة من الزواج، حيث لا يمكنها الاعتراض أو البوح بمخاوفها النفسية، وهو ما تتصدى له الدراسة الحالية حيث تكشف عن العنف النفسي للنساء المحرومات من الزواج لعدم موافقة الولي؛ لأسباب دينية واجتماعية وثقافية واقتصادية وقانونية، أو وجو ولي أمر من غير الأب والأخ، دون أن يكون له دور حقيقي في الدفاع عن مصلحة هذه المرأة.

ثانياً- الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء عرضاً للدراسات العربية والأجنبية التي تناولت العنف النفسي ضد النساء المتأخرات أو المحرومات من الزواج، حيث تم عرض الدراسات من الأقدم إلى الأحدث يلي ذلك تعقيب الباحث عليها، وذلك على النحو الآتي:

أجرت عساف وشعبان (Assaf & Chaban, 2013) دراسة في فلسطين هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين قوة اتخاذ القرار من جهة وبين العنف الواقع على الفتيات المحرومات من الزواج في المناطق الفلسطينية. اتبعت الدراسة منهجية نوعية من خلال تحليل مؤشرات العنف الصادرة عن مكتب الإحصاء الوطني، حيث أجريت الدراسة على (٤٢١٢) فتاة من الضفة الغربية، و (١٤٤٠) فتاة من قطاع غزة. بينت النتائج أن مستوى العنف تراوح بين المتوسط والمرتفع، وأن قوة اتخاذ القرار (رب الأسرة أو الفتاة نفسها) وعمر الفتاة كان من العوامل المهمة للتنبؤ بالعنف النفسي والجسدي الواقع على الفتاة، ولم تكن العلاقة السليمة والصحية برب الأسرة، ووضع اللجوء، والتعليم، والعمل ذات دلالة إحصائية في العنف النفسي والجسدي الواقع على الفتاة؛ وكانت المنطقة ذات دلالة إحصائية فقط للعنف النفسي الواقع على الفتاة، حيث كانت الفتيات في الضفة الغربية أكثر عرضة للعنف النفسي من الفتيات في قطاع غزة.

أجرى كوبستان (٢٠١٦) دراسة في العراق هدفت إلى الكشف عن أسباب تأخر سن زواج الفتيات في مدينة السليمانية. تكونت عينة من (٢٠٠) فتاة، بلغ متوسط أعمارهن ٣٥ - ٥٠، أي إنهن متأخرات من الناحية العملية من حيث أعمار زواجهن، على الرغم من إن معظمهن مازلن يعدن الزواج مستوى حياتيا قائما وضرورياً. أجبن عن استبانة الدراسة، وبينت النتائج أن هناك علاقات ترابط إيجابي بين أعمار المبحوثات وتصوراتهن حول الأعمار التي يفضلها الشباب في الفتيات اللواتي يتقدمون لخطبتهن أو التي تفضلها الفتاة في الشاب، من جانب آخر أظهرت النتائج أن ٨٥% من المبحوثات لم يتقدم أحد لخطبتهن، وقد أرجع بعضها ذلك إلى عوامل اجتماعية معينة، منها: وجود الأبناء، أو كونها ربة بيت، أو لضعف الإمكانيات الاقتصادية لأسرتها، أو بسبب غياب الأب، أو المشكلات القانونية والاجتماعية التي تعاني منها الأسرة.

وأجرت ثابت (٢٠١٧) دراسة في مصر هدفت إلى الكشف عن العنف الموجه للفتاة غير المتزوجة، اتبعت الدراسة منهجية نوعية تحليلية من خلال تحليل الكتب والدراسات التي تناولت العنف الأسري الموجه ضد المرأة، وبينت أن العنف النفسي الواقع على الفتاة المتأخرة عن الزواج غير ظاهر في الغالب لكنه كبير، وهو معاناة تصيبها لوحدها؛ دون

أن تستطيع اللجوء لمن يمكن أن يساعدها في الأمر وهو يتمثل في الإهمال ورفض التزويج، وعدم أهلية رب الأسرة، والمطالب المالية التعجيزية المفروضة على طالب الزواج.

وأجرى السعيدات والشمالية (٢٠٢١) دراسة في الأردن هدفت إلى التعرف على أثر تأخر زواج الفتيات في جرائم العنف الواقع عليهن، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين إجابات عينة الدراسة نحو أثر تأخر زواج الفتيات في جرائم العنف الواقع عليهن باختلاف خصائصهن النوعية والأسرية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من العينة التي تكونت من (٢٢١) معلمة من مجتمع الدراسة المكون من (١٢٥٠) معلمة. أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك آثار لتأخر سن الزواج لدى الفتيات في جرائم العنف الواقع عليهن وأن أثر تأخر الزواج في العنف الواقع عليهن جاء بدرجة مرتفعة حيث حقق العنف الاجتماعي الترتيب الأول من حيث الأهمية، وفي الترتيب الثاني العنف النفسي، ثم الديني، وفي الترتيب الأخير العنف الاقتصادي وبدرجات متفاوتة. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو أثر تأخر زواج الفتيات في جرائم العنف الواقع عليهن والتي تعزى لاختلاف متغيرات العمر والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية والدخل الشهري لأسرة الفتاة.

وهدف دراسة دراغمة (٢٠٢٢). الكشف عما ما إذا كان العنف الأسري يؤدي إلى الصدمة العصبية أم لا، وآلية العمل على حلّ قضايا العنف الأسري والتعامل معها في سياقات المجتمع الفلسطيني، وبيان أثر العنف الأسري على الصحة النفسية للمرأة الفلسطينية التي تتعرض للعنف داخل الأسرة، وقد كانت هذه الدراسة عبارة عن استبيان أعدته الباحثة من أجل قياس مدى الأثر النفسي الناتج عن العنف الأسري ضد النساء اللواتي قد وقع عليهن العنف الأسري. وتوصلت الدراسة إلى أن العنف الأسري يؤدي إلى الصدمة العصبية لدى المرأة الفلسطينية وقد بلغت نسبة الصدمة العصبية الناتجة عن العنف الأسري بأشكاله المختلفة ٣٧.٢%.

التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال إطلاع الباحث على كم كبير من الدراسات التي أجريت في مجال العنف الأسري، لاحظ أنها وجهت للسيدات المتزوجات مثل دراسة (دراغمة، ٢٠٢٢)، أو لبعض الفئات ممن لم يسبق لهن الزواج مثل دراسة Assaf & Chaban, (2013) ، وتم التركيز على الأسباب الخاصة بالفتاة، مثل الشروط مثل دراسة (ثابت، ٢٠١٧)، أو الرغبة في استكمال التعليم مثل دراسة (كوبستان، ٢٠١٦)، أو العنف الذي يوجهه الزوج للزوجة، أو الأخوة للأخوات مثل دراسة (السعيدات والشمالية، ٢٠٢١).

اتبعت الدراسة منهجيات متعددة، فعلى سبيل المثال، اتبعت دراسة دراغمة (٢٠٢٢) منهجية وصفية واتفقت معها في ذلك دراسة (السعيدات والشمالية (٢٠٢١)، بينما استخدمت دراسة (Assaf & Chaban, 2013) المنهجية النوعية واتفقت معها في ذلك دراسة (ثابت، ٢٠١٧)، بينما اتكأت دراسة (كوبستان (٢٠١٦) على المنهجية الارتباطية، تتميز عنها الدراسة الحالية في استخدام منهجية دراسة الحالة، من خلال آراء عينة من المختصين السعوديين، ويلاحظ أن معظم الدراسات السابقة (كوبستان، ٢٠١٦؛ ثابت، ٢٠١٧، دراغمة، ٢٠٢٢) اعتمدت الفتيات عينة لها، في حين أن الدراسة الحالية تتميز عنها في عينتها من المختصين والاستشاريين النفسيين والاجتماعيين في المملكة العربية السعودية.

لم تتناول أي من الدراسات النساء المحرومات من الزواج بسبب عدم موافقة ولي الأمر لأسباب اجتماعية واقتصادية أو قانونية، من جانب الضرر النفسي الذي تتعرض له، من خلال العنف النفسي الممارس ضدها، رغم أن معظمها أوصت بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول العنف المرتبط بالزواج مثل دراسات Assaf & Chaban, (2013) ودراسة (دراغمة، ٢٠٢٢، وهو ما تقوم به الدراسة الحالية، والتي تجرى لأول مرة في المجتمع السعودي؛ حيث تتميز بعينيتها وإجراءاتها عن هذه الدراسات، كون الدراسة الحالية تناقش موضوع العنف لدى المحرومة من الزواج بسبب وجود الولي. استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تعميق الفهم بمشكلة الدراسة، وفي إثراء الأدب النظري، والدراسات السابقة، واستخدام الدراسات السابقة في مناقشة نتائج الدراسة الحالية.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة: تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لمناسبته لأهداف هذه الدراسة، وذلك من خلال توزيع أداة الدراسة على أفراد العينة، وتحليل البيانات كميًا والإجابة عن أسئلة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها: تم اختيار الإخصائيين النفسيين والاجتماعيين بمراكز الإصلاح الأسري بمدينة الرياض مجتمعًا للدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحويل الاستبانة إلى الشكل الإلكتروني (www.surveymonkey.com/SMBxs/boswe) وإرسالها إلى الإخصائيين على أرقام هواتفهم وعبر البريد الإلكتروني بأسلوب المسح الشامل، وقد تمت استعادة (١٦٨) استبانة صالحة للتحليل، واعتبارها عينة للدراسة الحالية، كما هو موضح في الجدول رقم (١).

جدول (١) خصائص عينة الدراسة بناءً على المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	87	50.3%
	أنثى	86	49.7%
التخصص	أخصائي نفسي	55	31.8%
	أخصائي اجتماعي	45	26.0%
	مستشار أسري	47	27.2%
	استشاري نفسي	10	5.8%
	استشاري اجتماعي	16	9.2%
المؤهل	بكالوريوس	90	52.0%
	دبلوم عالي	22	12.7%
	ماجستير	41	23.7%
	دكتوراه	20	11.6%
الخبرة في المجال	أقل من ١٠ سنوات	75	43.4%
	من ١١ سنة إلى ٢٠ سنة	56	32.4%
	من ٢١ فأكثر	42	24.3%

يتضح من الجدول رقم (١) الآتي:

- النوع: يُظهر توزيع العينة توازنًا نسبيًا بين الذكور (٥٠.٣%) والإناث (٤٩.٧%)، مما يعكس تمثيلًا متساويًا للجنسين في الدراسة.
 - التخصص: أكثر المشاركين كانوا من تخصص أخصائي نفسي (31.8%)، يليه مستشار أسري (27.2%) وأخصائي اجتماعي (26.0%)، إن أقل التخصصات تمثيلًا كانت استشاري نفسي (5.8%) واستشاري اجتماعي (9.2%).
 - المؤهل: غالبية المشاركين حاصلون على درجة البكالوريوس (52.0%)، يليه ماجستير (23.7%).
 - الأقل تمثيلًا كانوا من حملة الدكتوراه (11.6%) والدبلوم العالي (12.7%).
 - الخبرة في المجال: معظم المشاركين لديهم خبرة أقل من ١٠ سنوات (43.4%)، بينما يشكل المشاركون بخبرة تتراوح بين 11 إلى ٢٠ سنة نسبة (٣٢.٤%)، وأن الأقلية كانت من ذوي الخبرة الطويلة (٢١ سنة فأكثر) بنسبة ٢٤.٣%.
- أداة الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة تم تطوير مقياس بالعودة إلى الأدب النظري والدراسات ذات الصلة مثل دراسات (كوبستان، ٢٠١٦؛ ثابت، ٢٠١٧؛ دراغمة، ٢٠٢٢)، وقد تكون المقياس، من البيانات الديمغرافية للمستجيب، ومجموعة من الأبعاد تقيس (العنف النفسي للمرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة الولي في ضوء بعض المتغيرات)، وهي (البعد النفسي ٥ فقرات، والبعد الديني ٥ فقرات، والبعد الاجتماعي ٥ فقرات، والبعد الاقتصادي ٥ فقرات) موزعة على تدرج ليكرت الثلاثي (اتفق، محايد، أعارض)..

دلالات صدق وثبات المقياس

أ. الصدق الظاهري للمقياس: للتحقق من دلالات صدق محتوى مقياس العنف الموجه للمحرومات من الزواج، تم عرضه بصورته الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم النفس التربوي والإرشاد النفسي والإحصاء والتقويم في الجامعات السعودية، وطلب إليهم إبداء الرأي حول مناسبة الفقرات للمجالات التي أُدرجت فيها، ومدى سلامتها من الناحية اللغوية، ومدى وضوحها من حيث المعنى، وأية ملاحظات وتعديلات يرونها مناسبة، وتم الأخذ بملاحظات وتعديلات مجموعة المحكمين، حيث

اعتمد الباحث ما نسبته (٨٠%) من إجماع المحكمين لقبول، أو حذف، أو تعديل أي من الفقرات، وبناءً على ذلك فقد تم استبدال بعض المفردات لتعطي معنى أوضح، وإعادة صياغة (٣) فقرات من الناحية اللغوية، وقد أشار المحكمون إلى مناسبة المقياس لقياس العنف النفسي للمرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة الولي في ضوء بعض المتغيرات، وبناءً على ذلك تكون المقياس بصورته النهائية من (٢٠) فقرة موزعة على نفس المجالات.

ب. صدق الاتساق الداخلي للأبعاد

تم حساب الارتباط الداخلي بين الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية للمقياس وظهر أن الأبعاد تتسق مع المقياس ككل حيث تتراوح معاملات الارتباط بين: (0.65-0.85) وجميعها دالة عند مستوى الدلالة (0.01) مما يشير إلى أن هناك اتساقاً بين جميع أبعاد المقياس.

ج. ثبات المقياس: تم إيجاد ثبات المقياس من خلال استخراج قيم معاملات الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، حيث تبين ثبات المقياس ومناسبته بقياس ما بني من أجله وهو (العنف النفسي للمرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة الولي في ضوء بعض المتغيرات. يبين الجدول رقم (٢) معاملات الثبات للمقياس).

جدول (٢) معاملات ألفا كرونباخ لمقياس العنف النفسي الموجه للمحرومات من الزواج

اسم البعد	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
البعد النفسي	5	0.843
البعد الديني	5	0.386
البعد الاجتماعي	5	0.788
البعد الاقتصادي	5	0.819
العنف العام (جميع العبارات)	20	0.855

يتضح من الجدول (٢) الآتي:

- الثبات المرتفع في معظم الأبعاد: أظهرت الأبعاد النفسي (٠.٨٤٣)، الاجتماعي (٠.٧٨٨)، والاقتصادي (٠.٨١٩) مستويات ثبات مرتفعة وفقاً لمعامل ألفا كرونباخ،

وهذه القيم تشير إلى أن الأداة المستخدمة في قياس هذه الأبعاد تتمتع بمصادقية عالية لقياس الظاهرة المدروسة.

- **الثبات المنخفض في البعد الديني:** معامل ألفا كرونباخ للبعد الديني كان منخفضاً (٠.٣٨٦)، مما يشير إلى ضعف الثبات الداخلي لهذا البعد، وقد يكون ذلك ناتجاً عن تنوع أو تباين الإجابات بين العبارات المكونة للبعد، وقد يكون لعدم صلة العبارات الدينية بالأدب النظري في علم النفس. علماً أن الثبات الكلي (٠.٨٥٥) لذلك فضل الباحث البقاء على العبارتين اللتين سببا خفض الثبات الداخلي وهما الفقرة الثانية والثالثة وعدم حذفن، وقد تمتعت بقية العبارات في البعد الديني بمعامل ثبات (٠.٦٢، ٠.٦٩، ٠.٦٨).
- **ثبات العنف العام (جميع العبارات):** معامل ألفا كرونباخ لجميع العبارات مجتمعة (٠.٨٥٥) يشير إلى مستوى عالٍ من الثبات للأداة ككل، مما يعكس اتساقاً عاماً في استجابات العينة.

كما تم استخراج معامل ارتباط بيرسون، لتحديد الدرجة الكلية للعنف وأبعاده على مقياس العنف النفسي الموجه للمحرومات من الزواج في المملكة العربية السعودية، ويبين الجدول رقم (٣) معاملات ارتباط بيرسون وذلك كما يلي:

جدول (٣) معاملات ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لمقياس العنف وأبعاده

البعد	العنف العام	قيمة P
البعد النفسي	0.743	0.000
البعد الديني	0.570	0.000
البعد الاجتماعي	0.793	0.000
البعد الاقتصادي	0.711	0.000

بين الجدول رقم (٣) الآتي:

- **قوة الارتباطات بين المتوسط العام والأبعاد:** جميع الأبعاد لديها ارتباطات إيجابية قوية ودالة إحصائياً مع المتوسط العام ($p < 0.01$) ، مما يعكس أن كل بُعد يساهم في قياس العنف العام بشكل واضح.

- **أعلى ارتباط:** البعد الاجتماعي ($r = 0.793$) ، مما يشير إلى أن البعد الاجتماعي هو الأكثر تأثيراً في العنف العام.
- **أقل ارتباط:** البعد الديني ($r = 0.570$) ، وهو لا يزال ارتباطاً متوسط القوة ودال إحصائياً.
- **تأكيد الصدق البنائي للأداة:** ارتفاع معاملات الارتباط يعزز الصدق البنائي (Construct Validity)، حيث أن الأبعاد مترابطة بالمفهوم الأساسي (العنف العام) وفق التوقعات النظرية.
- **إجماع العينة على دور الأبعاد الأربعة في تشكيل العنف العام:** تتفق نتائج الارتباطات على أن العنف النفسي والاجتماعي والاقتصادي والديني كلها جوانب مترابطة مع العنف العام ولكن بدرجات متفاوتة.
- **ج. تصحيح المقياس:** تكون مقياس العنف النفسي للمحرومات من الزواج بصورته النهائية من (٢٠) فقرة، وللإجابة على هذه الفقرات يضع المستجيب إشارة (X) أمام كل فقرة بما يتناسب وقناعاته حول محتوى كل فقرة، وذلك وفقاً لتدريج ليكرت (Likert) الثلاثي وهي: اتفق (٣)، محايد (٢)، لا اتفق (١)، وتُعطى هذه الدرجات في حالة الفقرات الموجبة، أما في حالة الفقرات السالبة فيتم عكس الدرجة، وقد تم توزيع معيار الحكم على المتوسطات الحسابية في المقياس على النحو الآتي: (أقل من ١ - ١.٦٦ منخفض)، (من ١.٦٧ - ٢.٣٣ متوسط)، (من ٢.٣٤ - ٣ فأكثر مرتفع).
- **إجراءات الدراسة**
- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية لغايات التطبيق؛ وذلك بعد التأكد من دلالات صدقها وثباتها، من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين، واستخراج قيم معاملات الثبات، وأثبتت القيم بأن الأداة مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.
- تحديد مجتمع الدراسة، والممثل بمراكز الإصلاح الأسري بمدينة الرياض، وتحديدًا الإخصائيين والمستشارين، وإرسال الاستبانة لهم إلكترونياً، واسترداد (١٦٨) استبانة صالحة للتحليل اعتبرت عينة للدراسة.
- استعادة الاستبانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية، ومناقشتها وربطها بالدراسات السابقة؛ للخروج بنتائج وتوصيات تخدم أهداف الدراسة الحالية.

عرض نتائج الدراسة

يتناول هذا الجزء عرضاً لنتائج الدراسة وفقاً لأسئلتها، وذلك كما يلي:
أولاً- المتوسط العام لأبعاد العنف النفسي الموجه للمحرومات من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر

جدول (٤) المتوسط والانحراف المعياري للعنف العام وأبعاده لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر

البعد	المتوسط العام	الانحراف المعياري	مستوى العنف
البعد النفسي	2.21	0.552	متوسط
البعد الديني	2.41	0.359	متوسط يميل إلى الارتفاع
البعد الاجتماعي	2.20	0.527	متوسط
البعد الاقتصادي	1.92	0.563	متوسط منخفض
العنف العام	2.19	0.358	متوسط

يبين الجدول رقم (٤) النتائج التالية:

١. العنف النفسي:
- بلغ المتوسط العام 2.21 مع انحراف معياري 0.552، مما يعكس مستوى متوسط من العنف النفسي، مع بروز مظاهر مثل القلق والخوف من المستقبل.
٢. العنف الديني:
- سجل البعد الديني أعلى متوسط بين الأبعاد عند 2.41 مع انحراف معياري منخفض 0.359، مما يشير إلى أنه من أكثر مظاهر العنف وضوحاً، خاصة فيما يتعلق بحرمان المرأة من الزواج باعتباره ظلماً.
٣. العنف الاجتماعي:
- بلغ المتوسط 2.20 مع انحراف معياري 0.527، مما يعكس مستوى متوسط من العنف الاجتماعي، مع تكرار ظواهر مثل النظرة السلبية للمرأة غير المتزوجة.

٤. العنف الاقتصادي:

- حقق البعد الاقتصادي أدنى متوسط عند 1.92 مع انحراف معياري 0.563، مما يشير إلى مستوى متوسط منخفض من العنف الاقتصادي، مع بروز قضايا مثل عدم امتلاك السكن الخاص.

٥. العنف العام:

- المتوسط العام لجميع الأبعاد بلغ 2.19 مع انحراف معياري 0.358، مما يشير إلى أن مستوى العنف الإجمالي متوسط، مع تنوع في درجة التأثير بين الأبعاد المختلفة. ثانيًا - النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص على: ما مستوى العنف النفسي لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر؟

جدول (٥) العنف النفسي لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر

الانحراف المعياري	المتوسط	أُتفق (٣)	أُتفق إلى حد ما (٢)	لا أُتفق (١)	العبارة
0.682	2.18	34.1% (59)	50.3% (87)	15.6% (27)	تعاني من مشاعر اكتئابيه
0.666	2.3	41.6% (72)	46.8% (81)	11.6% (20)	يلازمها القلق
0.738	2.03	28.9% (50)	45.7% (79)	25.4% (44)	تميل إلى الانطواء والعزلة
0.714	2.36	49.7% (86)	36.4% (63)	13.9% (24)	تخاف من المستقبل
0.718	2.16	34.7% (60)	46.2% (80)	19.1% (33)	تتخفص ثقتها بنفسها
0.552	2.21	-	-	-	متوسط البعد النفسي

يبين الجدول (٥) أنه بلغ المتوسط العام للبعد النفسي 2.21، وهو يشير إلى مستوى متوسط من العنف النفسي وفقًا لتقسيم المقياس (منخفض: ١.٠٠ - ١.٦٦، متوسط: ١.٦٧ - ٢.٣٣، مرتفع: ٢.٣٤ - ٣.٠٠). وأن أعلى المتوسطات سجلت في العبارة "تخاف من المستقبل" بمتوسط 2.36، مما يشير إلى أن الخوف من المستقبل يُعد من أكثر مظاهر العنف النفسي انتشارًا بين أفراد العينة.

كما يبين الجدول (٥) أن العبارة "تميل إلى الانطواء والعزلة" سجلت أدنى متوسط 2.03، مما يعني أن الانطواء والعزلة يُعدان أقل شيوعًا مقارنةً بالمظاهر الأخرى للعنف النفسي. وأن أكثر من نصف العينة وافقت (جزئيًا أو كليًا) على العبارة "يلازمها القلق"،

مما يعكس ارتفاعاً ملحوظاً في القلق بين المشاركات، والعبارة "تنخفض ثققتها بنفسها" أظهرت نسبة توافق مقاربة، حيث اتفقت ٤٦.٢% إلى حد ما، و ٣٤.٧% بشكل كامل. ثالثاً- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى العنف الديني لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر؟

جدول (٦) العنف الديني لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر

الانحراف المعياري	المتوسط	أُتفق (٣)	أُتفق إلى حد ما (٢)	لا أُتفق (١)	العبارة
0.621	2.73	82.1% (142)	8.7% (15)	9.2% (16)	حرمان المرأة من الإنجاب لا يقره الدين
0.498	2.81	85.5% (148)	9.8% (17)	4.6% (8)	الحرمان من الزواج ظلم
0.800	2.29	50.9% (88)	27.7% (48)	21.4% (37)	حل المشكلة بمشكلة أخرى لا يناسبها
0.694	2.45	56.1% (97)	32.4% (56)	11.6% (20)	المأذون الشرعي لا يعقد لها إلا بوجود ولي
0.684	1.79	15.0% (26)	49.1% (85)	35.8% (62)	والديها يعملون عكس ما يدعون
0.359	2.41	-	-	-	متوسط البعد الديني

بين الجدول (٦) أنه بلغ المتوسط العام للبعد الديني 2.41، وهو يشير إلى مستوى متوسط يميل إلى الارتفاع وفقاً لتقسيم المقياس (منخفض: ١.٠٠ - ١.٦٦، متوسط: ١.٦٧ - ٢.٣٣، مرتفع: ٢.٣٤ - ٣.٠٠)، وأن العبارة "الحرمان من الزواج ظلم" سجلت أعلى متوسط 2.81، مما يعكس إجماعاً واسعاً بين المشاركين على اعتبار الحرمان من الزواج شكلاً من أشكال الظلم. كما أن العبارة "والديني يعملون عكس ما يدعون" سجلت أدنى متوسط 1.79، مما يشير إلى أن هذه القضية أقل شيوعاً أو تأثيراً في رأي المشاركين مقارنة ببقية العبارات،

وبين الجدول (٦) أن غالبية المشاركين (٨٢.١%) وافقوا بشدة على العبارة "حرمان المرأة من الإنجاب لا يقره الدين"، مما يعكس وعياً قوياً بعدم شرعية هذا التصرف دينياً، وأن العبارة "حل المشكلة بمشكلة أخرى لا يناسبها" أظهرت تبايناً ملحوظاً، حيث توافق

أكثر من نصف المشاركين (٥٠.٩%) بشكل كامل معها، بينما كانت نسبة الاتفاق الجزئي ٢٧.٧%. وهذه العبارة تفسر رفض مآذون الأنكحة لعقد النكاح، لمن رفض وليها الموافقة واللجوء إلى شكوى ولي الأمر للقضاء. حيث يترتب على الشكوى قطع صلة الرحم والخلافات مع أفراد الأسرة.

رابعاً - النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مستوى العنف الاجتماعي لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر؟

جدول (٧) العنف الاجتماعي لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر

الانحراف المعياري	المتوسط	أتفق (٣)	أتفق إلى حد ما (٢)	لا أتفق (١)	العبارة
0.717	2.12	32.4% (56)	47.4% (82)	20.2% (35)	معاملة أسرتها تميز بين الذكور والإناث
0.753	2.05	30.6% (53)	43.4% (75)	26.0% (45)	تتعرض للعقاب المعنوي
0.678	2.46	56.6% (98)	32.9% (57)	10.4% (18)	تصبح عانس في نظر الجميع
0.738	2.03	28.9% (50)	45.7% (79)	25.4% (44)	صديقاتها أفضل من حياتها
0.690	2.32	45.1% (78)	42.2% (73)	12.7% (22)	الرجال لا يرغبون في كبيرة السن
0.527	2.20	-	-	-	متوسط البعد الاجتماعي

يتبين من الجدول (٧) أنه بلغ المتوسط العام للبعد الاجتماعي 2.20، وهو يشير إلى مستوى متوسط من العنف الاجتماعي وفقاً لتقسيم المقياس (منخفض: ١.٠٠ - ١.٦٦، متوسط: ١.٦٧ - ٢.٣٣، مرتفع: ٢.٣٤ - ٣.٠٠)، وأن العبارة "تصبح عانس في نظر الجميع" سجلت أعلى متوسط 2.46، مما يشير إلى أن النظرة الاجتماعية السلبية تُعد من أبرز مظاهر العنف الاجتماعي، وأن العبارة "تتعرض للعقاب المعنوي" سجلت أدنى متوسط 2.05، مما يشير إلى أن هذا النوع من العنف الاجتماعي أقل بروزاً مقارنةً بالمظاهر الأخرى.

كما يبين الجدول (٧) أن الغالبية العظمى (٥٦.٦%) وافقت بشكل كامل على العبارة "تصبح عانس في نظر الجميع"، مما يعكس مدى تأثير هذه النظرة الاجتماعية على المرأة. وأن العبارة "الرجال لا يرغبون في كبيرة السن" أظهرت توافقاً كبيراً، حيث اتفق ٤٥.١% من المشاركين بشدة، بينما اتفق ٤٢.٢% إلى حد ما.

خامساً- النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما مستوى العنف الاقتصادي لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر؟

جدول (٨) العنف الاقتصادي لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر

الانحراف المعياري	المتوسط	أتفق (٣)	أتفق إلى حد ما (٢)	لا أتفق (١)	العبارة
0.729	1.86	20.2% (35)	45.1% (78)	34.7% (60)	أسرتها يتحكمون في معاشها
0.682	2.01	23.7% (41)	53.8% (93)	22.5% (39)	تتحمل ديون بسبب مستلزمات الأسرة
0.809	2.21	45.1% (78)	30.6% (53)	24.3% (42)	لا تملك سكن خاص بها
0.721	1.80	17.9% (31)	44.5% (77)	37.6% (65)	يمنعونها أسرتها من عمل أي نشاط تجاري
0.752	1.74	18.5% (32)	37.0% (64)	44.5% (77)	لم تستفد من خدماتها الوظيفية
0.563	1.92	-	-	-	متوسط البعد الاقتصادي

يتبين من الجدول (٨) أنه بلغ المتوسط العام للبعد الاقتصادي 1.92، وهو يشير

إلى مستوى متوسط منخفض من العنف الاقتصادي وفقاً لتقسيم المقياس (منخفض:

١.٠٠ - ١.٦٦، متوسط: ١.٦٧ - ٢.٣٣، مرتفع: ٢.٣٤ - ٣.٠٠). وأن العبارة "لا

أملك سكن خاص بي" سجلت أعلى متوسط 2.21، مما يشير إلى أن عدم امتلاك السكن

الخاص هو أكثر الجوانب الاقتصادية تأثيراً، وأن العبارة "لم أستفد من وظيفتي إلا التعب"

سجلت أدنى متوسط 1.74، مما يعكس أن قلة الاستفادة من الوظيفة أقل بروزاً بين

مظاهر العنف الاقتصادي.

كما يتبين من الجدول (٨) أن أكثر من نصف المشاركين (٥٣.٨%) وافقوا جزئياً على العبارة "تحملت ديون بسبب مستلزمات الأسرة"، بينما أظهر ٢٣.٧% موافقة تامة. وأن العبارة "يمنعون أسرتي أن أعمل أي نشاط تجاري" أظهرت توافقاً أقل، حيث انفق ١٧.٩% فقط بشكل كامل مع العبارة.

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

أولاً- مناقشة المتوسط العام للعنف الموجه للمحرومات من الزواج

بينت النتائج أن مستوى العنف العام الإجمالي الموجه للنساء المحرومات من الزواج لعدم موافقة الأمر جاء متوسطاً، مع تنوع في درجة التأثير بين الأبعاد المختلفة، حيث سجل البعد الديني أعلى متوسط بين الأبعاد، مما يشير إلى أنه من أكثر مظاهر العنف وضوحاً، خاصة فيما يتعلق بحرمان المرأة من الزواج باعتباره ظلماً. تلاه العنف الاجتماعي، مما يعكس مستوى متوسط من العنف الاجتماعي، مع تكرار ظواهر مثل النظرة السلبية للمرأة غير المتزوجة، ومن ثم العنف الاقتصادي، حيث حقق أدنى متوسط، مما يشير إلى مستوى متوسط منخفض من العنف الاقتصادي، مع بروز قضايا مثل عدم امتلاك السكن الخاص. وقد تعزى هذه النتيجة إلى التفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية؛ وخصوصاً تلك ضمن الشأن العائلي، فغياب ولي الأمر أو عدم أهليته قد ينظر له من منظور ديني خاطئ لا يتناسب والنصوص الدينية؛ مما يزيد من معاناة المرأة النفسية، وهذا يؤدي أيضاً للعنف الاجتماعي الذي يحرمها من حقها الطبيعي في الزواج بسبب عدم موافقة ولي الأمر إما لأسباب اقتصادية، أو لغيابه عن الأسرة، أو بسبب وجود المشكلات القانونية؛ وهذا كله يتسبب بنظرة سلبية للمرأة غير المتزوجة والتي قد لا تحصل على فرص الزواج مثلها مثل غيرها من النساء، وربما يكون العنف الاقتصادي الأقل ظهوراً، بسبب طبيعة العادات الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تفرض دعم المرأة مادياً، والتي يمكن أن تكون عاملة فلا تحتاج لأحد اقتصادياً. ويرى الباحث أن التوعية الدينية والنفسية، ونشر ثقافة (وَلَا تَزِرْ وَازِرَةً وَزِرّاً أُخْرَى) وتسهيل سبل الزواج للنساء المتأخرات عن الزواج، ونقل الولاية للدولة لمن تجاوز عمرها ثلاثين سنة إن اقتضى الأمر، ويجب أن تراعى بكثير من الاهتمام؛ من أجل الحد من المعاناة النفسية لهذه الفئة من النساء

المحرومات. ونتيجة لذلك لابد من إنشاء هيئة خاصة بالنساء المحرومات من الزواج في كل أمانة منطقة، تتبّع حالات العضل؛ المحرومات من الزواج، وتساعدن على الحلول المناسبة، التي لا تتعارض مع القيم والدين، وتخفف عليهنّ وطأة الحرمان وما يترتب عليه من اضطرابات نفسية وأخلاقية.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عساف وشعبان Assaf & Chaban, (2013) التي بينت أن مستوى العنف تراوح بين المتوسط والمرتفع، وأن قوة اتخاذ القرار (رب الأسرة أو الفتاة نفسها) وعمر الفتاة كانا من العوامل المهمة للتنبؤ بالعنف النفسي والجسدي الواقع على الفتاة، ولم تكن العلاقة السليمة والصحية برب الأسرة، ذات دلالة إحصائية في العنف النفسي والجسدي الواقع على الفتاة. وفي ذات السياق أشارت دراسة كوبستان (٢٠١٦) أن معاناة الفتيات من عدم الزواج يعود لأسباب غياب الأب، أو المشكلات القانونية والاجتماعية التي تعاني منها الأسرة.

كما بينت دراسة دراغمة (٢٠٢٢) أن العنف الأسري يؤدي إلى الصدمة العصبية لدى المرأة الفلسطينية وقد بلغت نسبة الصدمة العصبية الناتجة عن العنف الأسري بأشكاله المختلفة ٣٧.٢%.

ثانياً- مناقشة نتائج السؤال الأول: ما مستوى العنف النفسي لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر؟

بينت نتائج السؤال الأول أن مستوى العنف النفسي لدى المرأة المحرومة من الزواج متوسط بناءً على النتائج، وأن أكثر المظاهر انتشاراً هو الخوف من المستقبل، بينما كان الانطواء والعزلة الأقل بروزاً من وجهة نظر العينة، ويكمن القول أن حرمان الفتاة من الزواج بسبب عدم موافقة ولي الأمر يشعرها بعدم ثقتها بنفسها، وعدم القدرة على مواجهة المجتمع والتكيف معه، وهذا يزيد من الضغوط النفسية عليها، وبالتالي تكون عرضة للخوف من المستقبل، والقلق المستمر، وهذا يتسبب لها بالعزلة والانطواء، وبخاصة إذا ما كانت موافقة ولي الأمر بسبب الغياب عن الأسرة، أو ارتكاب المشكلات القانونية مثل التعاطي، وكل هذه العوامل تضع المرأة تحت ضغوط نفسية شديدة، لا تستطيع مقاومتها مع مرور الوقت. اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ثابت (٢٠١٧) التي بينت أن العنف

النفسي الواقع على الفتاة المتأخرة عن الزواج غير ظاهر في الغالب لكنه كبير، وهو معاناة تصيبها لوحدها؛ دون أن تستطيع اللجوء لمن يمكن أن يساعدها في الأمر وهو يتمثل في الإهمال ورفض التزويج، وعدم أهلية رب الأسرة.

ثالثاً - مناقشة نتائج السؤال الثاني: ما مستوى العنف الديني لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر؟

بينت نتائج السؤال الثاني أن مستوى العنف الديني لدى المرأة المحرومة من الزواج متوسط يميل إلى الارتفاع، حيث تعكس النتائج إجماعاً كبيراً على أن هذا النوع من العنف يُعد غير مقبول من منظور ديني، وأن الحرمان من الزواج ظلم واضح. إن حرمان الفتاة من حقها الطبيعي في الزواج رغم عدم موافقة ولي أمرها أو غيابها لأسباب اجتماعية أو قانونية، يزيد من معاناة الفتاة، ويزيد من نظرة الآخرين السلبية لها، لكن الدين الحنيف اعتبر ذلك عضلاً وحرمة على من يحل محل ولي الأمر، وإذا تم تفسير النصوص الدينية خطأ فإن الفتاة تتعرض للعنف الديني الذي يرفضه الدين الحنيف، وتجزمه قوانين الدولة. اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة السعيدات والشمايلة (٢٠٢١) التي بينت أن هنالك آثار لتأخر سن الزواج لدى الفتيات في جرائم العنف الواقع عليهن وأن أثر تأخر الزواج في العنف الواقع عليهن جاء بدرجة مرتفعة حيث حقق العنف الاجتماعي الترتيب الأول من حيث الأهمية، وفي الترتيب الثاني العنف النفسي، ثم الديني، وفي الترتيب الأخير العنف الاقتصادي وبدرجات متفاوتة.

رابعاً - مناقشة نتائج السؤال الثالث: ما مستوى العنف الاجتماعي لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر؟

بينت نتائج السؤال الثالث أن مستوى العنف الاجتماعي لدى المرأة المحرومة من الزواج متوسط، مع بروز واضح لمظاهر مثل النظرة السلبية للمرأة غير المتزوجة ورفض الرجال لكبيرة السن، بينما كانت مظاهر أخرى كالعقاب المعنوي أقل شيوعاً، إن الظروف التي تحيط بهذه المرأة من عدم موافقة ولي أمرها، أو عدم وجوده تترك نظرة سلبية لدى المجتمع ضدها، وهذا يتسبب لها بالمعاناة النفسية الكبيرة، مما يؤثر سلباً على شخصيتها وتكوينها النفسي، إن ضعف البناء الاجتماعي لأسرة المرأة المحرومة من الزواج يؤثر سلباً

عليها ويزيد من ضغوط المجتمع عليها، ضمن التفكير السائد بان سوء ولي الأمر أو غيابه، يمتد إلى الأبناء وخاصة البنات، التي يمكن أن يكون الارتباط بإحداهن أمر سلبي بالنسبة للأسرة الأخرى، وهذا الأمر يزيد من المعاناة النفسية للفتاة، التي لا ذنب لها في كل ما يحصل. اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة السعيدات الشمايلة (٢٠٢١) التي بينت توسط العنف الاجتماعي التي تتعرض له الفتاة غير المتزوجة في المجتمع. **خامساً- مناقشة نتائج السؤال الرابع: ما مستوى العنف الاقتصادي لدى المرأة المحرومة من الزواج لعدم موافقة ولي الأمر؟**

بينت نتائج السؤال الرابع أن مستوى العنف الاقتصادي لدى المرأة المحرومة من الزواج متوسط منخفض، مع بروز مشكلات مثل عدم امتلاك السكن الخاص وتحمل الديون الأسرية، بينما كانت مظاهر مثل التحكم في المعاش أو منع النشاط التجاري أقل شيوعاً، وتبدو هذه النتيجة مبررة فطبيعة المجتمع السعودي المحافظة تدعم الفتاة اقتصادياً إذا لم تتمكن من الزواج، ويبقى الأمر أن معاناتها النفسية في عدم امتلاكها للمنزل الخاص أسوأ بغيرها، ومعيشتها مع أفراد آخرين، مثل الأخ أو أسرة العم، وربما تكون وظيفة الفتاة سبب حرمانها من الزواج لتكليفها بتحمل ديون ولي الأمر، هذا في حد ذاته عنف اقتصادي يؤثر سلباً على الحالة النفسية للفتاة. اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة السعيدات والشمايلة (٢٠٢١) التي بينت أن هنالك آثار لتأخر سن الزواج لدى الفتيات في جرائم العنف الواقع عليهن وأن أثر تأخر الزواج في العنف الواقع عليهن، حيث جاء البعد الاقتصادي وفي الترتيب الأخير بين كافة الأبعاد بدرجات متفاوتة.

التوصيات: في ضوء النتائج توصي الدراسة بالآتي:

- إنشاء هيئة خاصة بالعضل تتابع شؤون المحرومات من الزواج، وخاصة تجاوز عمرها ٣٠ سنة.
- التركيز على التدخلات التي تخفف من الضغوط النفسية، وتحد من استخدام الدين كذريعة للعنف، ويتم ذلك من خلال البرامج الإرشادية للأسرة، وتوضيح الأحاديث الصحيحة. فيما يتعلق بترويج الفتيات، للحد من المعاناة والعنف النفسي الواقع عليهن
- طرح برامج توعية شاملة تعالج جميع الأبعاد (النفسية، الاجتماعية، الدينية، الاقتصادية) لضمان خفض مستوى العنف العام الموجه للفتيات المحرومات من الزواج في كافة مناطق المملكة.
- إعادة النظر من هيئة كبار العلماء في حديث " لا زواج إلا بولي". بعد سن (٣٠) وتوضيح ضعف إسناده.

المراجع

المراجع العربية

- بحري، منى وقطيشات، نازك. (٢٠١١). العنف الأسري. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع والطباعة.
- البهنساوي، ليلي. (٢٠١٨). تأخر زواج الفتيات بين الموروث الثقافي والواقع: دراسة على عينة من الملتحقات بالدراسات العليا. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧٨ (٧)، ٧٨-١١.
- ثابت، نشوى. (٢٠١٧). العنف الموجه ضد الفتاة غير المتزوجة: نموذج تصوري مقترح. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي النسوي لكلية الآداب. جامعة عين شمس، مصر، إبريل، ٢٠١٧.
- الجابري، أحمد. (٢٠٢٤). حماية المرأة من العنف النفسي في القانون الجنائي: دراسة مقارنة. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجامعة الإسلامية، ١ (٧٧)، ٤٩١-٥٢٦.
- جستية، هالة. (٢٠١٦). عضل الولي موليته عن النكاح. دراسة فقهية مقارنة ومعاصرة. مجلة العدل. العدد (٧٥).
- حمدون، منال. (٢٠٢٤). العنف الأسري وعلاقته بالصمود النفسي: دراسة ميدانية على عينة من طالبات المرحلة الثانوية بالموصل. مجلة الدراسات المستدامة، العراق، ٦ (١)، ٨٥-١١٨.
- الخياط، سلوى وشهاب الدين، محمد. (٢٠٢٢). محددات تأخر سن الزواج لدى فتيات المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية إحصائية. مجلة البحوث المالية، جامعة بورسعيد، ٢٣ (١)، ١٠٣-١٣١.
- دراغمة، ريماء. (٢٠٢٢). العنف الأسري وأثره على الصحة النفسية للمرأة الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- الدغيري، هدى. (٢٠٢٣). أسباب تأخر سن الزواج لدى الشباب في المجتمع السعودي. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، ١ (٣٢)، ٤٢٧-٥٥٧.
- زيان، مليكة. (٢٠٢٠). العنف والنظريات المفسرة له. مجلة الخلدونية للدراسات، ١٢ (٢)، ٦٥-٨٠.
- السعيدات، مهند والشمالية، زيد. (٢٠٢١). أثر تأخر زواج الفتيات في جرائم العنف الواقع عليهن. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، ٣ (٧)، ٧٠-٩٤.
- السيد، هند. (٢٠٢٤). دوائر العنف الأسري ضد المرأة في الريف المصري: دراسة حالة لبعض المعنفات في الريف. مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٣٠ (١)، ١١٧-١٧٢.
- الشحي، شيخة. (٢٠٢١). واقع العنف الأسري في مجتمع رأس الخيمة، دراسة ميدانية. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، مصر، ٥ (٢٤)، ١٤٥-١٦٨.

- الشلاش، عمر. (٢٠٢٤). الإسهام النسبي للإذلال الوالدي في التنبؤ بالهزيمة النفسية لدى طالبات الجامعات غير المتزوجات. *مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، المدينة المنورة،* ١٩(١)، ٦١-١٠٠.
- الشهراني، هند. (٢٠٢٢). العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع السعودي: دراسة وصفية مطبقة على المطلقات السعوديات حديثات الزواج في مدينة الرياض. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية،* ٢٣(١)، ٤٠١-٤٣٢.
- العنزي، سبتي. (٢٠٢٢). *العضل وأثره في سقوط الولاية وانتقالها*. دراسة فقهية تطبيقية. بحث منشور. *مجلة قضاء، العدد (٢٧).* جامعة حفر الباطن، كلية الآداب. قسم الدراسات الإسلامية.
- الغامدي، ابتسام. (٢٠١٦). ولاية النكاح: دراسة فقهية مقارنة. *مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية،* ١(٧٥)، ١٩٧-٢٢٤.
- فتال، إخلص. (٢٠٠٢). *العنف ضد المرأة لدى سيدات متزوجات من مدينة دمشق مفاهيم وآثار صحية*. رسالة ماجستير غير منشورة كلية الطب البشري، جامعة دمشق.
- القحطاني، رجا. (٢٠٢١). العنف الأسري وكسر سياج الأمان النفسي والاجتماعي: العوامل وآليات المواجهة. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية،* ٢٩(٦)، ٥٩٦-٦٣٢.
- القحطاني، نورة. (٢٠٢٣). معايير الاختيار للزواج وعلاقتها بالعوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج لدى الشباب السعودي. *مجلة شؤون اجتماعية،* ٤٠(١٦٠)، ٦٠-١٠٦.
- كوبستان، علي. (٢٠١٦). عوامل تأخر سن الزواج لدى الفتيات في مدينة السلبيمانية. *مجلة الآداب، جامعة بغداد،* ١(١١٨)، ٢٣٧-٢٦٤.
- مبارك، هناء والرشيدي، عيسى. (٢٠٢٣). ظاهرة الطلاق في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية: الأسباب والآثار والمواجهة. *مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان قابوس،* ١٤(٢)، ١٤٠-١٥٥.
- المساعدة، نورة. (٢٠١٨). العنف ضد الفتيات: دراسة في العنف القائم على النوع الاجتماعي في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية،* ٢٧(٢)، ٩٣-١٢٣.
- مكي، رجا وعجم، سامي. (٢٠٠٨). *إشكالية العنف: العنف المشرع والعنف المذان*. بيروت: مجد- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- الهيئة العامة للإحصاء في السعودية. (٢٠٢٣). *تقرير العنف وأسباب تأخر الزواج*. شوهد من الموقع الإلكتروني <https://www.alwatan.com.sa/article/1148270>

المراجع الأجنبية

- Assaf, S., & Chaban, S. (2013). Domestic Violence Against Single, Never-Married Women in the Occupied Palestinian Territory. **Violence Against Women**, 19(3) 422-441.
- Azevedo, S., & Silva, L. (2023). Psychological violence against women: A silent pandemic. **Academic Publications**, 1(1), 1-14.
- Clark, C., Bergenfeld, I., Cheong, Y., Najera, H., Sardinha, L., Moreno, C., & Heise, L. (2023). Patterns of Women's exposure to psychological violence: A global examination of low- and middle-income countries. **SSM - Population Health**, 1(2), 1-11.
- Hasan, M., Sakib, M., & Khan, T. (2023). **Factors affecting the violence against**
- Herrick, R., Thomas, S., Franklin, L., Marcia, L., Godwin, E., & Schroedel, J. (2019). Physical violence and psychological abuse against female and male mayors in the United States. **Politics, Groups, and Identities**, 2(2), 1-19.
- Kratimenos, N. (2022). **The Impact of Psychological Abuse on a Female's Engagement in Subsequent Relationships and How They Heal from the Abuse**. PhD Dissertation, National Louis University. USA.
- Liao, X., & Ni, J. (2024). A cross-sectional survey on the relationship between workplace psychological violence and empathy among Chinese nurses: the mediation role of resilience. **BMC Nursing Journal**, 23(85), 1-9.
- Ruchi, P. (2023). **Stigma of Sexual Violence Against Indian Women: A Systematic Literature Review**. PhD Dissertation, Chicago School of Professional Psychology. USA.
- Shahrak, S., Brand, S., & Taghizadeh, Z. (2021). Living with singleness: needs and concerns of never-married women over 35. **BMC Psychology**, 1(129), 1-10.
- Tan, J. (2022). Heterogeneity among the never married in a low-fertility context. **Demographic Research Journal**, 47(24), 727-776.
- Theofelus, F. (2024). **Prevalence of domestic and family violence reported by women: evidence from rural Bangladesh**. MPRA: Munich Personal RePEc Archive.
- **young men aged 18-24 years-old in Namibia**. Master thesis, University of Washington, USA.